The International Republican Institute

IRI

استطلاع للرأي العام: النتائج

الأردنيون منقسمون حول الاتجاه الذي تسير به البلاد، حيث يعتقد 43% منهم بان الأردن يسير بالاتجاه الصحيح مقابل 45% بان البلاد تسير بالاتجاه الخاطئ. وعلى مدار استطلاعات الرأي العام التسع التي أجراها المعهد الجمهوري الدولي، تعتبر هذه هي المرة الثانية التي تكون فيها ردود الاتجاه الخاطئ أكثر من ردود الاتجاه الصحيح. ففي عام 2008 كان الاتجاه الخاطئ أكثر من الاتجاه الصحيح بستة نقاط مئوية. وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة ما زال الأردنيون يعتقدون بان مشكلة ارتفاع الأسعار، والظروف الأقتصادية الصعبة والبطالة هم أهم المشاكل التي تواجه الأردن اليوم.

أما بخصوص الانتخابات البرلمانية القادمة، فقد أفاد ما نسبته 57% بأنهم لديهم النية بالمشاركة وذلك بالمقارنة مع 71% من المستجيبين عندما طرح سؤال مشابه في العام 2007 كانوا قد عبروا عن نيتهم المشاركة. هذا وقد أبدى هؤلاء الناخبون تفضيلاً واضحاً للمرشحين المستقلين ومرشحي العشائر. ويبدو أن الأردنيين أكثر تفاؤلاً (43%) منهم تشاؤماً (37%) بأن بمقدور الهيئة المستقلة للانتخابات ضمان انتخابات حرة ونزيهة. ولكنهم منقسمون حول ما إذا كان القانون الجديد يعتبر تحسناً عن القانون القديم.

ويقيَم الأردنيون أوضاعهم الاقتصادية الحالية بالسلبية. أما بالنسبة إلى تقييم الوضع الاقتصادي خلال 12 شهر القادمة، يبدى المستجيبون تفاؤلا أقل مما كان عليه بالعام الماضي حيث أفاد 39% بأن الوضع الاقتصادي سوف يكون أفضل مقارنة بما نسبته 57% في العام 2011. كما أفاد ما مجموعه 56% من الأردنيين أنهم لم يلمسوا أي تحسن أو شهدت أوضاع أسرهم الاقتصادية تراجعاً خلال السنة الماضية مقارنة بالعام 2011.

الأوضاع العامة

- تنقسم انطباعات الأردنيين حول الاتجاه التي تسير به البلاد مناصفة بين الاتجاه الصحيح والاتجاه الخاطئ، وبفارق كبير مقارنة بالعام 2011. حيث يعتقد 43% من الأردنيين بان الأردن يسير بالاتجاه الصحيح مقابل 45% يعتقدون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ. وبالمقارنة مع العام 2011 فإن الاتجاه الصحيح انخفض بمقدار 17% والاتجاه الخاطئ ارتفع بمقدار 19%.

- وعندما تم السؤال لماذا تسير الأمور في الأردن بالاتجاه الصحيح، ذكر 46% من المستجيبين عنصر "الأمن والاستقرار" الذي مع ذلك انخفض بمقدار 11% مقارنة مع حزيران 2011. ومن ثم "مكافحة الفساد" بنسبة 20% مسجلاً ارتفاعاً قدره 17% عن العام 2011.

(يتبع)

- أما الذين يعتقدون بأن البلد يسير بالاتجاه الخاطئ فكانت أسبابهم، الوضع الاقتصادي السيئ (26% – لا تغيير عن 2011) ثم انتشار الفساد (24% – بانخفاض 6% عن 2011)، ثم ارتفاع الأسعار (18% – بارتفاع 6% عن 2011).

- وعلى الرغم من الانخفاض الملموس مقارنة بالعام 2008 فإن مشكلة ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة مازال يشكل أهم المشاكل التي تواجه الأردن، يليها الأوضاع الاقتصادية السيئة والبطالة والفقر. واحتل ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة المرتبة الأولى بنسبة 24%، يلي ذلك الأوضاع الاقتصادية السيئة بنسبة 20% والبطالة بنسبة 16%.

أولويات الإصلاح وأداء الحكومة

- أفاد 57% من الأردنيين بأن "مكافحة الفساد" هي أهم أولويات الإصلاح، يليها "الإصلاح الاقتصادي" بنسبة 29% و 12% "للإصلاح السياسي" فقط. وارتفع عدد المستطلعين الذين أفادوا بان "مكافحة الفساد" تشكل أهم أولوية للإصلاح بمقدار 20% مقارنة بالعام 2011. وكان ما نسبته 13% قد أفاد بأن الفساد يعتبر أهم المشاكل التي تواجه الأردن عموماً وذلك بالمرتبة الخامسة (بعد ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والأوضاع الاقتصادية السيئة والبطالة والفقر).

- كما أفاد ما نسبته 53% من المستطلعين بأن الحكومة قامت بدرجة قليلة أو لم تقم على الإطلاق بمكافحة الفساد. وأفادت نفس النسبة تماماً بالنسبة إلى تنفيذ الإصلاح الاقتصادي. أما بالنسبة إلى تنفيذ الحكومة للإصلاح السياسي فإن العينة منقسمة بين الذين يعتقدون بأن الحكومة حققت بعض الشيء وبين الذين يعتقدون بأنها قامت بدرجة قليلة ولم تقم على الإطلاق بأي شيء.

- وفي نفس الوقت فإن الذين يعتقدون بأن البلد يسير بالاتجاه الخاطئ بسبب "انتشار الفساد" قد انخفضت نسبتهم عن استطلاع حزيران 2011 من 30% الى 24% مقابل زيادة كبيرة في نسبة الذين يعزون أن البلاد تسير في الأتجاه الصحيح "بسبب مكافحة الفساد" وذلك من 3% الى 20% مقارنة بنفس الفترة.

الفساد

- أظهرت النتائج بأن مؤشرات الفساد بين مختلف قطاعات المجتمع مرتفعة بنفس الوتيرة، حيث يعتقد المستطلعون بأن البرلمان والسياسيون ورجال الدولة هم الأكثر فساداً.

(يتبع)

- وأظهر المستطلعين انقساماً حول درجة جدية الحكومة في مكافحة الفساد، حيث أجاب ما نسبته 46% بأن الحكومة كانت قادرة بدرجة متوسطة أو كبيرة على مكافحة الفساد مقابل 49% يعتقدون أن الحكومة كانت قادرة بدرجة قليلة أو غير قادرة على الإطلاق.

قانون الانتخابات الجديد والهيئة المستقلة للانتخابات

- 71% من العينة لديهم معرفة قليلة أو ليس لديهم معرفة على الإطلاق بقانون الانتخاب الجديد. وعندما تم إخبارهم عن القانون الجديد، أبدى المستطلعين انقساماً إذا ما كان القانون الجديد يعتبر أفضل من القانون السابق، واحد من كل خمسة من المستطلعين تقريباً غير متأكد أو لا يعرف إذا كان القانون يعتبر أفضل من القانون السابق أم لا.

- جزء كبير (39%) من العينة غير متأكدين إذا ما كان رفع عدد مقاعد القائمة الوطنية من 17 إلى 27 سوف يساهم في تطوير الأحزاب السياسية، و38% لا يعتقدون بأنه سوف يساهم بذلك.

- أما بالنسبة لتشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات، فان أغلبية الناخبين (56%) لا علم لديهم بوجود هذه الهيئة. وعندما تم إخبارهم بمسؤوليات الهيئة، أبدى المستطلعين تفاؤلاً (43%) أكثر منه تشاؤماً (37%) فيما يخص بقيام الهيئة بضمان انتخابات حرة ونزيهة. تقريباً واحد من كل خمسة مستجيبين غير متأكد من ذلك.

الانتخابات والتصويت والثقافة الانتخابية

- أبدى ما نسبته 57% من المستطلعين نيته المشاركة بالانتخابات إذا ما تم اجراؤها اليوم مقابل 27% أفادوا بأنهم لم يشاركوا و16% غير متأكدين. وعندما طرح سؤال مشابه في استطلاع 2007 أفاد 71% بأنهم سوف يشاركون.

- أما بالنسبة للذين أفادوا بأنهم لم يشاركوا، كانت الأسباب:

  - عدم وجود مرشحين أكفاء (38%)
  - الاعتقاد بأن البرلمان فاشل ولا فائدة من الانتخابات (24%)
  - عدم وجود ثقة في انتخابات حرة وشفافة (15%)
  - عدم الثقة بقانون الصوت الواحد (6%)

(يتبع)

- ولكن قد يعدل أولئك الذين أفادوا بأنهم لم يشاركوا في الانتخابات عن ذلك ويشاركوا ضمن الظروف التالية:
    - خوض مرشحون أكفاء المنافسة (19%)
    - إذا ما تم تعديل قانون الانتخاب (8%)
    - وجود إدارة فعالة من قبل الهيئة المستقلة (7%)

- وفي حال أجريت الانتخابات في المستقبل القريب فان 69% سوف يمنحون صوتهم لمرشح مستقل، و6% سوف يمنحون صوتهم لمرشح حزب سياسي.

- أفاد ثلث المستجيبين بأنهم سوف يمنحون الصوت الثاني المخصص للقائمة الوطنية لمرشحي/قوائم عشائرية مقابل 12% سوف يمنحون صوتهم لقائمة من الإسلاميين المستقلين و9% لقائمة جبهة العمل الإسلامي. و11% لن يمنحوا صوتهم لأي قائمة.
- ويعتقد 69% من العينة بأنه من المهم أو من المهم جداً إجراء الانتخابات البرلمانية قبل نهاية هذا العام. ونفس النسبة تقريباً تعتقد بأنه المهم أو من المهم جداً إجراء الانتخابات البلدية خلال 12 الشهر القادمة.

الحركات الاحتجاجية

- عندما سئل المستطلعون عن أهم سبب قد يدفعهم للمشاركة في المسيرات والاعتصامات، أجاب 70% منهم أنه لا يوجد أي سبب يدفع للمشاركة بينما يعتقد 13% بأن ظروف المعيشة قد تكون دافعاً للمشاركة و5% لغياب الإصلاح الجدي. وأفاد 95% من المستطلعين بأنهم لم يشاركوا في أي من الاعتصامات والمسيرات التي تحصل يوم الجمعة ولكن أبدى ما نسبته 12% نيتهم المشاركة في المستقبل.

الأحزاب السياسية، الانتماء لها والعلم ببرامجها

- 96% من الأردنيين غير منضم إلى حزب سياسي، وفقط 3% أبدوا نيتهم للانضمام لحزب سياسي في المستقبل.

- أما أهم أسباب عدم الانضمام لحزب سياسي في المستقبل فكانت: عدم الاهتمام، عدم الثقة أو المعرفة بالأحزاب وأخيرا عدم الجدوى من الأحزاب.

- 79% من المستطلعين أفادوا بأنهم لا يثقون بالأحزاب على الإطلاق أو يثقوا بهم إلى درجة قليلة.

(يتبع)

الوضع الاقتصادي

- عندما طلب من المستطلعين أن يصفوا الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الأردن، أفاد ما نسبته 53% منهم بأنها سيئة أوسيئة جدا بمعدل زيادة قدرها 17% عن العام 2011.

- من الذين وصفوا بان الأوضاع الاقتصادية الراهنة بأنها سيئة وسيئة جدا، عزا 28% منهم ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، ثم الأزمة الاقتصادية بنسبة 17% ثم الفساد بنسبة 15%.

- أما فيما يتعلق بتوقعات الأردنيين حول أداء الاقتصاد على مدار 12 شهر القادمة، يبدى المستطلعون تفاؤلا اقل مقارنة بالسنة الماضية. حيث أجاب 39% بان الاقتصاد سيصبح أفضل بكثير وأفضل نوعا ما مقارنة بنسبة 57% في العام 2011.

- وحينما يقارن الأردنيون الوضع الاقتصادي الراهن لأسرهم مع الوضع قبل سنة واحدة، تأتي النتائج متشابهة. حيث أفاد 56% من المتطلعين بأن الظروف الاقتصادية لأسرهم لم تتحسن أو ساءت أو ساءت جداً مقارنة بنسبة 41% في حزيران 2011.

مؤشرات الرضا عن الوضع الحالي

شهدت مؤشرات الرضا عن الوضع الحالي في الأردن تراجعاً مقارنة بالعام 2011.

- في العام 2012، يشعر 46% من المستطلعين بعدم ارتياح حيال الوضع العام في البلاد بزيادة مقدارها 15% عن 2011.
- في العام 2012، يشعر 28% من المستطلعين بعدم ارتياح حيال عملهم بزيادة مقدارها 3% عن 2011، بينما أفاد 13% بأنهم لا يعملون.
- في العام 2012، أفاد 30% من المستطلعين بأنهم غير مرتاحين حيال نوعية حياتهم بشكل عام بارتفاع مقداره 7% عن 2011.
- في العام 2012، يشعر 49% من المستطلعين بأنهم غير مرتاحين بشأن مستقبلهم المالي بارتفاع مقداره 6% عن 2011.
- في العام 2012، يشعر 34% من المستطلعين بأنهم غير مرتاحين حيال مستوى معيشتهم بارتفاع مقداره 3% عن 2011.

(يتبع)

- في العام 2012، بلغت نسبة الذين أفادوا بأنهم مرتاحين أو مرتاحين إلى حد ما حيال مستقبل أطفالهم 53% بنقصان مقدارها 7% عن 2011.

وسائل الإعلام الجديدة

- 92% من المستطلعين يمتلكون جهاز خلوي، بينما 63% يستخدمون خدمة الرسائل القصيرة SMS

- يستخدم ما نسبته 43% من الأردنيون الانترنت وأكثر من نصفهم يستخدمون الانترنت من خلال الكمبيوتر. وبلغت نسبة الذين أفادوا بأنهم على اتصال دائم بشبكة الانترنت 12% بينما أفاد 47% بأنهم يستخدموا الانترنت عدة مرات باليوم.

###